

آليات تطبيق معيار المشروعات الصغيرة IFRS وعلاج المشكلات المالية لتحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية)

د. أمجد حسن عبد الرحمن
أستاذ مساعد قسم المحاسبة والمراجعة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
	الفصل الأول : الإطار العام للبحث
	أولاً : مقدمة البحث
	ثانياً : مشكلة البحث
	ثالثاً : أهمية البحث
	رابعاً : هدف البحث
	خامساً : فروض البحث
	سادساً : منهجية البحث
	سابعاً : الدراسات السابقة
	الفصل الثاني :
	ماهية وأهمية المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة
	أولاً : مراحل تطور معايير المشروعات الصغيرة حتى صدور معيار IFRS
	ثانياً : تطبيق معايير IFRS على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
	ثالثاً : أسباب تأييد تطبيق معايير IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
	رابعاً : أسباب معارضة تطبيق معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
	خامساً : مقارنة بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الصغيرة ومتوسطة الحجم IFRS for SMES والمجموعة الكاملة

الصفحة	الموضوع
	للمعايير الدولية.
	الفصل الثالث : المشكلات المالية والمحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية
	أولاً : المجموعة الأولى من المشكلات.
	ثانياً : المجموعة الثانية من المشكلات.
	ثالثاً : العيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم.
	رابعاً : المزايا والصعوبات والمشكلات للمعايير المالية والدولية IFRS
	خامساً : دور المراجعة في تدعيم الامتثال لمعايير IFRS.
	سادساً : الموائمة بين القوانين الضريبية المنظمة لمحاسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
	الفصل الرابع : آليات تطبيق المعيار الدولي IFRS
	أولاً : تطبيق المعيار الدولي IFRS لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية
	ثانياً : تطبيق المعيار الدولي IFRS لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق الحوكمة.
	الدراسة الميدانية
	المراجع
	الاستقصاء

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

أولاً : المقدمة

نظراً لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معيار محاسبي دولي خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في يوليو 2009 ، حيث قام المجلس بتطوير وإصدار معيار منفصل عن المجموعة الكاملة للمعايير المحاسبية الخاصة بالشركات ذات المسؤولية ، بنية تطبيقه على القوائم المالية ذات الغرض العام والتقارير المالية الأخرى التي لم يتم إعدادها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والمنشآت الخاصة والمنشآت غير العامة والمنشآت التي لم يتم إدارتها من قبل ملاكها ويطلق على هذا المعيار (المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم).

ومن ناحية أخرى فإن المنشآت الخاصة سواء الصغيرة والمتوسطة الحجم أصبحت تشكل بنية اقتصادية لا يستهان بها في بلدنا مصر كغيرها من دول العالم. علماً بأن تلك المنشآت تعاضمت في الآونة الأخيرة مع إتباع الدولة المصرية لسياسة الخصخصة للعديد من منشآتها مما فتح الباب على مصراعيه للاستثمارات المحلية والأجنبية.

اتجهت الحكومة المصرية نحو تدعيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والعمل على تعزيز وتطوير قدراته في إطار جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن المتوقع أن تكون المشروعات الخاصة سواء الصغيرة أو المتوسطة الحجم قاطرة للنمو الاقتصادي في مصر خلال العقود القادمة.

ومن ثم تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المنشآت في معظم الدول لأنها تعد بمثابة النواة الأساسية للمنشأة العملاقة حيث تبين أن المنشآت الكبيرة العملاقة بدأت وانطلقت من المنشآت الصغيرة.

نتيجة اشتداد الأزمة الاقتصادية وانتشار الركود والبطالة كان لابد من السعير نحو حل تلك المشاكل بغض النظر عن الواقع السياسي التي تمر به البلاد والعمل على الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المتوافرة في المجتمع بأقصى درجة ممكنة ويتحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل للاستثمار والذي يتحقق من خلال توفير المعلومة المحاسبية المناسبة وتزداد قيمة المعلومة المحاسبية بمدى التزام معدي القوائم المالية بالمعلومة المحاسبية وخاصة بإصدار لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) والمعايير الدولية التي تختص ، ومن بعدها

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ، إلى أن تصل إلى لجنة معايير IFRS والتي ترتبط بتطوير مجموعة من المعايير المقبولة عالمياً للتقارير المالية الدولية عالية الجودة.

مما يساعد على خلق فرض العمل وتحقيق العدالة الاجتماعية ، بالإضافة إلى تأثير قرارات الاستثمار المتخذة بجودة المعلومة المحاسبية فأنها تتأثر أيضاً بالإمكانيات الفردية ونظراً لمحدودية تلك الإمكانيات في مصر فإن الأنظار غالباً ما تتجه إلى الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحتل أهمية كبيرة في مختلف الدول وخاصة في مصر من أجل تحقيق برنامجها التنموي وما تم فيه هذه المشروعات في تحقيق استراتيجيات النمو الاقتصادي التي تواجهه مشكلة البطالة والفقر وتمركز الدخل.

والمساعدة على حل مشاكل التضخم بتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات ، ومن ثم يؤدي هذا الاهتمام والنهوض بتلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التنمية الاقتصادية للبلاد ومن أمثلتها تخفيض نسبة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للشباب وكذلك زيادة الحصيلة الضريبية ، مما يساعد في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد حالياً.

ثانياً : مشكلة البحث

المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتبر جزء أساسياً من المشهد الاقتصادي لما تتميز به من سهولة الإنشاء لصغر حجم رأسمالها ونجاحها في حل بعض المشاكل كالبطالة وقدرتها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وعلي ذلك تبقى هذه المؤسسات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عرضة للمشكلات والعقبات منها.

ما هي ذات طابع هيكلية وأخرى متعلقة بالتمويل وأخرى تتعلق بالجهاز الإنتاجي مع عدم وجود بيئة تشريعية ملائمة لتلك المشروعات.

وعليه فإن العالم أصبح واحة واحدة كبيرة يتواجد فيها جميع أنواع الكيانات التجارية (كبيرة – متوسطة – صغيرة) تعمل على منصة واحدة عالمياً ، مما يساعد على خلق الأعمال وتدويل أسواق رأس المال والتي لا يمكن الوصول إليها إلا من خلال نظم شفافة ومقولة دولياً ، وهذا الأمر الذي دفع مصر وغيرها إلى السعي نحو الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS في جميع أنواع الشركات بصفة عامة ، وفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة لتحسين جودة التقارير المالية ، وما تحتويه من معلومات محاسبية تساعد على عقد المقارنة بين تلك التقارير ومثيلتها في جميع أنحاء العالم ، مما يمكن لتلك المشروعات الحصول على التمويل المناسب والمساهمة في النهوض بالاقتصاد المصري.

وبالتالي فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في محاولة استغلال الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية للوصول للمعلومة المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تساعد على اتخاذ القرار الملائم لتوجيه وتعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يساعد في التنمية الاقتصادية ومن هذه المشكلة الرئيسية يمكن تلخيص مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- ١- ما مدى ملائمة تطبيق المعيار المحاسبي الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة IFRS وأثره في تحديد الوعاء الضريبي ، علماً بأن أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر تنقسم إلى قسمين :
أ- النوع الأول : لا يحتفظ بسجلات محاسبية منظمة لعدم وجود فواتير شراء التي يمكن على أساسها القيد بتلك الدفاتر ، حيث أن كبار التجار يعتمدون عدم إصدار فواتير خشية من التحاسب الضريبي أمام ضرائب المبيعات والضرائب العامة.
ب- النوع الثاني : يحتفظ بنوعين من السجلات الأولى فعليه ولا تظهر للغير ، أما الثانية فمصطنعة ويستخدم فيها أساليب المحاسبة الإبداعية المتعارف عليها في العرف المحاسبي والتي في النهاية لا توضح حقيقة الأرباح الفعلية ولا تمثل حجم المنشأة ، الأمر الذي معه يؤثر بالسلب على تحديد الوعاء الضريبي واحتسابه على الوجه الصحيح.
- ٢- ما هي آليات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS والاستفادة منها.
- ٣- ما مدى توافق وجود المعلومات المحاسبية المستخرجة من التقارير المالية عاليه الكفاءة والامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS.
- ٤- ما مدى الامتثال بالتبني بمعايير IFRS وتوجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٥- كيف يساعد تبني معيار IFRS المشروعات الصغيرة والمتوسطة على توجيه الاستثمار في تلك المشروعات بما يساعد في الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تمر بها مصر حالياً.

ثالثاً : أهمية البحث

- ١- للبحث أهمية علمية كبيرة حالياً ، حيث أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS لها تأثيرات متنوعة مختلفة على النواحي المحاسبية للحصول على التقارير المالية ذات الجودة العالية العالمية.

- ٢- للبحث أهمية كبيرة للحصول على المعلومات المحاسبية الجيدة على نواحي الاستثمار المختلفة.
- ٣- إن مناقشة المشروعات الصغيرة والمتوسطة يهتم بها الجميع في دول العالم وهي تعد من أهم وسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٤- للبحث أهمية علمية وهي تظهر في حينه وما تمر به مصر حالياً من متطلبات سياسية أدخلتها في أزمة اقتصادية ، يحاول هذا البحث المساهمة في إيجاد جزء بسيط من الحل من خلال الامتثال للمعايير الدولية بتوجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

رابعاً : هدف البحث

- ١- تحديد قدرة الامتثال للمعايير الدولية IFRS على رفع جودة المعلومة المحاسبية بالتقارير المالية.
- ٢- أن جودة المعلومة المحاسبية بالتقارير المالية تساعد على توجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٣- الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد كجزء من المساعدة في الخروج من الأزمة تعصف بالاقصاد المصري حالياً.
- ٤- إصدار المعيار الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2009 ودراسة ما مدى تأثيره على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر على تحديد الوعاء الضريبي في ظل التشريع الضريبي المصري الحالي.

خامساً : فروض البحث

- ١- يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية كفاية أو امتثال أو تطبيق معيار التقارير المالية المعيار رقم 46.
- ٢- ارتباط بين معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في توسيع الاستثمار.
- ٣- يؤثر تطبيق المعيار الدولي IFRS بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معالجة المشكلات الضريبية.

حدود البحث

- ١- تم التركيز على تأثير المعايير التقارير المالية الدولية IFRS بصفة عامة بعيدة كل البعد على التفاصيل أو محتويات تلك المعايير.
- ٢- اهتمام هذه المعايير للتقارير المالية والدولية IFRS من إفصاح وشفافية مع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- ٣- الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية الجيدة بالتقارير المالية المساعد على توحيد الاستثمارات نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتكوين جزء من المساعدة من الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية.
- ٤- مراعاة الإفصاح والشفافية عند إصدار المعايير المالية الدولية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS عام 2019 لإعداد التقارير في هذه المشروعات في مصر والمحاسبة الضريبية لهذه المنشآت.

سادساً : منهجية البحث

- ١- معايير التقارير المالية والدولية IFRS وجودة التقارير المالية.
- ٢- تطبيق معايير IFRS على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٣- معيار IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ٤- الدراسة الميدانية.

الدراسات السابقة

يقوم الباحث بعرض أهم الدراسات العربية والأجنبية السابقة التي أمكن الوصول إليها في مجال البحث والتي تركز على القضايا المتصلة بمدى أهمية استخدام معايير التقارير المالية الدولية وتطبيقها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً : جودة المعلومات المحاسبية ١- دراسة (محمد 2013)

توضح أهمية القيمة المناسبة للمعلومة المحاسبية التي يتم إعدادها في ظل معايير التقارير المالية الدولية IFRS وانعكاس ذلك على البورصة المصرية ، حيث استعان الباحث ببيانات السوق الشهير من عام 2005 : 2010 وتركزت الدراسة على مخصص القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية للمنشآت التي تتعامل مع البوصة المصرية.

وانتهت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها :

- أ- أهمية التوافق والالتزام بالأخذ بمعايير IFRS والحاجة إلى تنفيذ تقارير مالية شفافة.
- ب- المعلومة المحاسبية وفقاً لمعايير IFRS ، قد لا يكون لها قيمة في فترات الركود.
- ج- القيمة المناسبة للمعلومة المحاسبية تزداد كلما أصبح السوق أكثر استقراراً.

"وأخيراً أوصت الدراسة بضرورة تبني معايير IFRS"

2- دراسة Aida & Carmen 2014

أكدت الدراسة على أهمية معايير التقارير المالية للتطبيق في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وميل العديد من الدول لتبني معايير التقارير المالية الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وانتهت الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة ينتج عنه العديد من المزايا التي تساعد على إتساق وقابلية التقرير المالية للمقارنة وزيادة ثقة المستخدمين فيها.

3- دراسة Moritz Ema Masca 2012

توصلت هذه الدراسة إلى أن آراء المنظمات حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تتأثر بالثقافة المحاسبية للناطق الجغرافية التي تمارس تلك المنظمات أعمالها.

"يرى الباحث : أن قيمة وجودة المعلومة المحاسبية تزداد كلما أصبح السوق أكثر استقراراً"

- وأن تطبيق المعلومة الجيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لها مزايا تساعد على أتساق ، وأن قابلية التقارير المالية المحاسبية الجيدة تزيد ثقة المستثمرين المستخدمين لها.
- استخدام المعلومة الجيدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في الاستقرار المالي من خلال تحسين انضباط السوق وزيادة كفاءة رأس المال.
- جودة المعلومات الجيدة تتأثر بالثقافة المحاسبية لمناطق الجغرافية وطبيعة أعمالها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن أتفق مع الآراء للباحثين الثلاثة وأويد توصيتهم وآرائهم.

ثانياً : أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في التنمية المستدامة

4- دراسة (عمر وأمال 2012)

المعيار الدولي للتقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أحد أهم إنجازات مجلس معايير المحاسبة الدولية وضرورة توجه الدولة نحو تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية للاستفادة منها في إعداد نظم محاسبية مبسطة تراعي خصوصية الدول النامية وطبيعة نسيجها المؤسس والذي يتكون أغلبه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتهت الدراسة بتناسب ذلك مع الواقع الجزائري.

5- دراسة Samuel 2008

هذه الدراسة ركزت بصفة خاصة على معايير إعداد القوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسبب السمات الفريدة والتحديد التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في مجال إعداد التقارير المالية والدور الهام المتزايد الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات معظم الدول. حيث تعتمد على دراسة وجهات نظر أصحاب المصلحة الذين لديهم ارتباط مباشر أو غير مباشر مع التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في أي بلد نام كما يقيم مدى ملائمة معايير إعداد التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية مثل غانا.

وأظهرت نتائج هذه الدراسة في الدول النامية أن : هناك عدم أتساق في تطبيق معايير الإبلاغ من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب العديد من المشاكل التي تواجه الامتثال مثل قلة المحاسبين المهرة ، وارتفاع تكلفة تطبيق المعايير وانخفاض مستويات الوعي بالمعايير القائمة مما خفض المستوي العام للامتثال.

6- دراسة Libuse et al., 2014

هذه الدراسة تری ضرورة تبني معايير خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بغرض تسهيل التعاون مع المستثمرين الأجانب وإمكانية إجراء المقارنة مع الشركات المنافسة الأجنبية عن طريق عمليات الموازنة المحاسبية وتأثير ذلك على تقييم الوضع المالي لهذه الشركات.

يرى الباحث :

- لابد من توجيه البلاد النامية لتبني المعايير المحاسبية للدولة التي تتماشى معها حيث طبيعة تكوينها المؤسس في إعداد نظم محاسبة مبسط يراعي خصوصية وطبيعة هذه الدول حيث يتكون أغلبها من المؤسسات الصغيرة.
- استخدام المعايير الجيدة تلعب دوراً كبيراً في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها جزء كبير من اقتصاديات معظم الدول النامية ، حيث أنها تعتمد على وجهات نظر أصحاب المصلحة الذين لهم ارتباط مباشر وغير مباشر ، كما يقيم مدى ملائمة المعايير بإعداد التقارير الجيدة التي تتماشى مع هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لابد تبني معايير خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة بغرض تسهيل القانون مع المستثمرين الأجانب لهذه الشركات للتهيئة لها لتكون بنية مستديمة وأن متفق مع هذه الآراء والتوصيات جميعها سليمة 100%.

ثالثاً : المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

7- دراسة (أبو العلا 2011)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الصادر بالقرار الوزاري 414 لسنة 2009 وإقترح التعديلات اللازمة بما يعكس إيجابياً على وضوح ضريبة الدخل وعدالتها وانتهت الدراسة بالنتائج التالية :

- أ- القرار رقم 414 لسنة 2009 تجاهل عدد من التيسيرات الواجبة لتبسيط المحاسبة الضريبية لهذه المنشآت ، كما أنه لم يعد بفائدة على المنشآت الصغيرة ولم يتضمن التيسيرات المنشودة التي طالب بها المجتمع الضريبي وأصحاب هذه المنشآت فالقواعد التي أنتظرها أصحاب المنشآت الصغيرة لسنوات منذ صدور القانون 91 لسنة 2005 التي وردت لم تصف جديداً لما جاء به القانون ولم تحمل تشجيعاً لأصحاب هذه المنشآت الصغيرة من أجل الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي وإنما هي مجرد اتفاق على المادتين 18 ، 78 من القانون رقم 91 لسنة 2005.
- ب- أن قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة تهم نحو 3 ملايين منشآت بمصر ولذلك كان من المفترض أن يأتي القرار واضحاً ومنصفاً لتلك المنشآت ألا أن القرار جاء ليفرق في المعاملة الضريبية بين المنشآت المختلفة من حيث الالتزام وإمسك الدفاتر والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية.
- ج- إن هناك عدم اتساق بين أحكام القانون رقم 141 لسنة 2004 والقانون 91 لسنة 2005 فيما يتعلق بجانب المعاملة الضريبية للمنشآت الصغيرة

8- دراسة (منصور 2010)

الهدف من هذه الدراسة توضيح المشاكل الضريبية للمشروعات الصغيرة عند إجراء عمليات الفحص الضريبي وتقدير أوعيتها الضريبية وتناولت الدراسة المشاكل الضريبية لهذه المشروعات التي تواجه عملية الفحص الضريبي.

- أ- عدم وجود معيار مصري للمشروعات.
- ب- نقص المعلومات.
- ج- وجود أزمة ثقة بين الفاحص الضريبي والممولين.
- د- ارتفاع معدلات الأداء المطلوبة من الفاحص الضريبي.
- هـ- صعوبة توفير المستندات المؤيدة لعمليات المشروعات الصغيرة.

وأقترح الباحث ما يلي للتغلب على تلك المشاكل من خلال

- سرعة إصدار معيار محاسبي للمشروعات الصغيرة يمكن من خلاله حل المشكلات السابقة في ضوء المعيار الدولي للمشروعات الصغيرة.

- الاستعانة بالنظم المحاسبية الحديثة مثل نظم الخبرة واستخدامه في الوعاء الضريبي للممول.

9- دراسة (Robert – Kirk (March 2011)

ركزت هذه الدراسة على اثنتين من الموضوعات المتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMES) كيف يتم توفير المعلومات عن الديون المشكوك فيها والضرائب.

وانتهت الدراسة إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB حافظ على حد كبير على نفس مبادئ الاعتراف والقياس للاحتياطات كما في أحكام معايير الإبلاغ الكاملة FULL IFRS ، ولكن هناك بعض الإضافات التوضيحية المفيدة في ملحق القسم 21 في تحديد أي احتياجات من شأنها يمكن الاعتراف بها ، أما الجزء 29 من قسم المعايير فإنه يشكل مشكلة أكثر أهمية بالنسبة للمشروعات الأيرلندية في أنها على الرغم من أن القواعد متشابهة ، فإن الضريبة المؤجلة لا بد أن تحسب وفقاً للمعيار المحاسبي IAS12 وليس وفقاً لمحتوي المعيار IFRS For SMES.

10- دراسة (Word bank group (December 2007)

الغرض من هذه الدراسة بناء إطار مقترح لتنظيم نظام ضريبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وأوضحت الدراسة إن التحدي الذي يواجه نظام تصميم بسيط للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يكون عدم التقدير الجيد للإرباح وأن تصميم نظام جيد يحتاج إلى :

- أ- تنسيق جيد مع المعايير والتنظيم الضريبي لتجنب عدم الاتساق في القوانين والتغلب على العقبات التي تعيق الانتقال من نظام إلى آخر.
- ب- الاستناد إلى التحليل الشامل للبيانات لتجنب كل من المغالاة وعدم التقدير الجيد للضرائب المقدرة على المشروعات.
- ج- الاستناد إلى الشفافية والنزاهة عند تقدير الضريبة للمشروعات الصغيرة لتجنب الصراعات بين الإدارة الممولة.
- د- أن يلاقي النظام قبولاً من أصحاب المشروعات الصغيرة.
- هـ- أن يكون النظام بسيط بحيث أن لا يستنفذ جزء كبير من قدرات وموارد الإدارة الضريبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة غير متجانسة في مجتمع الأعمال وأن خصائصها غير مطابقة وغير متماثلة في مختلف البلدان وأنه لا يوجد نظام ضريبي معين يمكن تطبيقه على المشروعات الصغيرة بصفة عامة.

11- دراسة PRAN 2010

تناولت هذه الدراسة مشاكل تطبيق معايير التقارير الدولية IFRS والتحديات التي تواجهها شركات القطاع الخاص PSES والشركة المملوكة للدولة SOES في سياق الاقتصاديات الجزرية الصغيرة Sies والتحقيق في عملية تحويل وتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية مع التركيز على تكلفة التحويل ومشاكل التنفيذ.

وانتهت الدراسة إن التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS يتطلب تكاليف عالية تمثل عبئاً على شركات القطاع الخاص مقارنة مع الشركات المملوكة للدولة وأن تنفيذ معيار IFRS يكون أقل صعوبة إذا تم على عدة مراحل.

12- دراسة (Unct AD (April 2000)

الهدف من الدراسة هو تيسير مداولات فريق الخبراء الحكومي والدولي العامل المعني بالمعايير الدولية والمحاسبية والإبلاغ بشأن الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وممارستها ومشاكلها الحالية ، وسبل العمل المفتوح أمام الحكومات فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجال المحاسبة.

وأظهرت البحوث الميدانية إلى أقلية صغيرة جداً من مديري الأعمال الأعمال الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية وتتوافر لديها قدرة نظامية على إمساك الدفاتر وهذا يشكل عقبة كبيرة أمام نمو الأعمال التجارية لهذه المؤسسات وأنه لا تتوافر للكثيرين من منظمي المشاريع سواء أفكار بالغة الغموض عما إذا كانت أعمالهم التجارية مربحة حقاً وعن هياكل تكاليف أعمالهم ومن ثم فإنهم ليسو في وضع يؤهلهم لتحسين ربحيتهم كما أنهم لا يستطيعوا الحصول على القروض اللازمة لتحليل أعمالهم لأنهم لا يستطيعوا إثبات ربحية هذه الأعمال أو الصول التي يمتلكونها.

وأخيراً فإنهم يتعرضون لمخاطر من منظور ضريبي لأن الحكومات لا تتوافر لديها بيانات دقيقة تستند إليها فيما تتخذه من قرارات في مجال السياسة الضريبية وتمنح على أساسها الإعفاءات الضريبية ، وفي الوقت نفسه فإن هؤلاء لا يستطيعوا الطعن في التقديرات الضريبية المفرطة.

وهنا أقترح الباحث : استحداث إطار خاص بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم وهذا الإطار يقوم على الاتساق مع المعايير الدولية المحاسبية ويعترف هذا النظام بأن تقليل متطلبات الكشف عن البيانات في إطار المعايير الدولية المحاسبية ليس حلاً كافياً بالنسبة لاقتصاد تام فالانتقال من وضع لا يحتفظ فيه بحسابات على الإطلاق في تطبيق كامل للمعايير الدولية المحاسبية ينبغي أن يكون سلساً بقدر الإمكان وخالياً من الخطوات الفجائية.

13- دراسة IASB 2004

أكدت الدراسة على وجود تأييد على المستوى الدولي لتبسيط قواعد الاعتراف والقياس في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحقيق هدف تخفيض عبء المعايير الدولية على تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

14- دراسة Ali Uyar & Ali Haydar 2013

توصلت هذه الدراسة إلى أن عدم كفاية التدريب المقدم للمحاسبين ونقص البرامج التدريبية التي تقدمها الجهات المختصة تعتبر أكبر المشكلات الحقيقية التي تواجه تطبيق المعيار في تركيا.

ويري الباحث :

- أن قواعد المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تهم كثير من ملايين أصحاب هذه المنشآت حيث أن القرار جاء ليفرق في المعاملة الضريبية بين هذه المنشآت المختلفة ، حيث الالتزام بإمسك الدفاتر والالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية تشكل عوائق ومشاكل لهذه المؤسسات.
- يجب لإصدار معيار محاسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن من خلاله حل المشكلات الضريبية في ضوء المعيار الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن من خلاله حل المشكلات الضريبية في ضوء المعيار الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والاستعانة بالنظم المحاسبية الحديثة.
- الضرائب المؤجلة مشكلة كبيرة تعويض هذه المؤسسات بأنها تحسب للمعيار As12 ، وليس وفقاً للمعايير IFRS ، وأن المشروعات الصغيرة غير متجانسة في مجتمع العمال وأن خصائصها غير مطابقة وغير متماثلة في مختلف البلدان وأنه لا يوجد نظام ضريبي معين يمكن تطبيقه على هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة عامة.
- التحويل إلى معايير التقارير الدولية ، وأن تنفيذ المعيار IFRS يتطلب تكاليف تمثل عبأ على شركات القطاع الخاص مقارنة مع الشركات المملوكة الدولية وأن تنفيذ IFRS ينبغي أن يكون سلساً بقدر الإمكان وخالياً من الخطوات الفجائية.
- أتفق مع رأي الباحث في كثير من النقاط وأرى أن الضرائب لها سلك كثيرة جداً لابد من الانتباه لها أن تشكل لجنة خبرتها كبيرة مكونة من مدراء محاسبين ومراجعين لكي يعطوا آراء حقيقية تتماشى مع مندوبي الضرائب لكي يكون عندهم خبرة للتعامل مع الأعباء أصحاب هذه المؤسسات ويا حبذا أن يكونوا محاسبين قانونيين على دراسة بالقوانين الضرائب المصرية ، لكي لا يعطوا فرصة لأصحاب هذه الشركات بعدم التهريب الضريبي أبداً.

- ويري الباحث : أن أكبر المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات هي :**
- عدم وجود كفاءات مهنية مدربة على أعلى كفاءات من المحاسبين والمديرين والمراجعين بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على إعداد قوائم مالية طبقاً للمعايير الدولية وأن أهم الفئات المستخدمة للتقارير المالية لخبرة المنشأة هي البنوك ، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الامتثال للمعايير الدولية.
 - عدم كفاية التدريب المقدمة للمحاسبين ونقص البرامج التدريبية التي تقدمها الخبرات المختصة يعتبر أكبر المشكلات الحقيقية أطلاقاً التي تواجه تطبيق المعايير في أي بلد نام ، وأنا متفق مع الباحث في رأيه تماماً مع رأيه في هذه المشكلة.

رابعاً : آليات تطبيق المعايير الدولية IFRS رقم 46 **15- دراسة 2012**

أن معايير بازل المستخدمة في العديد من البلدان في العالم وإمكانية تطبيقها في النظام المصرفي التركي في المستقبل القريب حيث أوضحت الدراسة إلى الهدف الرئيسي من لوائح بغزل هو إقامة نظام مصرفي أفضل والمساهمة في الاستقرار المالي من خلال تحسين انضباط السوق وإرداء المخاطر في البنوك النشطة وزيادة كفاءة رأس المال ، حيث أنه يقرب من حوالي 99% من جميع شركات تركيا هي مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم ظهرت حتمية الاستعداد من خلال التقارير في مجال نظم المعلومات المحاسبية والمالية.

- حيث أنتهت الدراسة إلى وجود سبعة عوامل تساعد على رفع جودة التقارير المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة بما يساهم على تطبيق قانون بازل وهي :
- أ- نظام المعلومات المحاسبي.
 - ب- معايير الإبلاغ المالي IFRS.
 - ج- الرقابة الداخلية.
 - د- حوكمة الشركات
 - هـ- الإفصاح والشفافية.
 - و- إدارة المخاطر
 - ز- المراجعة المستقلة

حيث تم الكشف عن علاقة إيجابية بين جميع تلك العوامل وجودة التقارير المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ويري الباحث :

في هذه الدراسة أن من الضروري عند تبني تطبيق المعايير الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تسهيل التعاون مع المستثمرين الأجانب

وإمكانية إجراء مقارنة مع الشركات المنافسة الأجنبية عن طريق عمليات الموائمة المحاسبية وتأثير ذلك على تقييم هذه الشركات وتذليل أي عقبات أمامهم.

- يجب عند تطبيق المعيار على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإعداد التقارير المالية لهذه المؤسسات مراعاة أنها تختلف من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف الممارسات المحاسبية المطبقة ، وهذا يعني أن تطبيق المعايير الحديثة سيكون ملائماً في الدولة التي تتميز ببيئة أعمال مستقرة سياسياً وقانونياً.

أرى مع الباحث كل النقاط وأرائه منضبطة وأنها تتماشى ، وأنا أتفق معه لكن أرى أن جميع المؤسسات جامعة يقوم لهم بتدريبهم عملياً وعلمياً وان يكون محاسب قانوني يدرس القانون بحذافيره وأن تشكل لجنة كاملة من قبل الدولة المسؤولة بحل أزمت جميع المؤسسات المتعسرة وأن تحتضنهم وتقوم بحل هذه المشاكل عسى أن تنهض هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح شركات عالمية كبيرة تنهض بالبلاد لتقوم بالنهوض باقتصاديات البلاد وتكون في نية صادقة من هذه الشركات والمؤسسات بالمعاملة الصادقة مع هذه الحصانات والشفافية والمصادقية والصراحة والوضوح مع المسؤولية من تجاه الناحيتين المسؤولة بالدولة وأصحاب هذه المؤسسات

رأبي الشخصي
وما توفيقى إلا بالله

أن البحث كله الأربعة : أن حل جميع المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا تم حلها بالفعل الحقيقي بالمصادقية والشفافية وضع في اعتبارك أن رأس المال جبان بخلاف المتوسطة إذا تم حلها بالفعل بين مندوبي الضرائب والحوكمة الضريبية وبين أصحاب هذه المؤسسات والتهرب الضريبي وخلافه وتبني الحقيقة لتطبيق آليات المحاسبة المالية الدولية للمعايير لهذه المؤسسات والمعلومة الجيدة المالية المحاسبية لهذا المعيار وتهيئة البيئة المناسبة هنا في مصر لهذا المعيار لأن البلد نامية إذا نجحنا في تذليل أي صعوبات تقف في طريق آليات تطبيق هذا المعيار الدولي بالمعلومة المحاسبية الجيدة بالفعل الحقيقي ستصبح بالفعل الحقيقي وستؤدي كل هذه الطرق في النهاية إلى البنية مستديمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتصبح في النهاية هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساعدة المسؤولين في البلاد مثل بلدنا النامية لتهيئة الجو الملائم والبيئة المناسبة لهذا المعيار إن شاء الله ستصبح هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى شركات عملاقة تنهض باقتصاد البلاد ونصبح الدول المتقدمة عالمياً.

- حل جميع المشكلات.
- وتطبيق آليات المعيار الدولي في مصر مع الحوكمة الضريبية السلسة.
- مع المعلومة المحاسبية المالية الدولية للمعايير الجيدة.

- تؤدي في النهاية إلى البنية المستديمة في مصر للنهوض بالبلاد اقتصادياً والخروج مما نحن فيه "إن شاء الله".
- محتاجين مساعدة هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كل مؤسسة منهم لتصبح شركات عملاقة يستفيد أصحابها وتفيد البلد وتنهض بالبلاد اقتصادياً واجتماعياً. وصبح بلدنا مصر تقدمة وينعم شعبها بهذا التقدم.

التعليق على الدراسات السابقة

- يري الباحث مجموعة من النقاط الهامة التي تثيرها تلك الدراسات والتي ينبغي التركيز عليها ومن أهمها.
- ١- مفهوم المنشأة الصغيرة والمتوسطة الحجم.
 - ٢- أهم المشاكل التي تواجه الامتثال لمعايير التقارير المالية والدولية IFRS في المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتعدد ما بين ارتفاع التكاليف بانخفاض الوعي التعليمي وغيرها.
 - ٣- الامتثال لمعايير التقارير المالية والدولية IFRS يساعد على تحقيق العديد من المزايا والتي ترتبط بجودة التقارير المالية والقابلية للمقارنة والاتساق وارتفاع ثقة المستثمرين.
 - ٤- المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم لها أهمية كبرى في مختلف الاقتصاديات المتقدمة والنامية ولذلك لابد من المساعدة على ارتفاع ثقة المستثمرين بها وتحققه من خلال الارتفاع بجودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية الشفافية والواقعية الفعلية والحقيقية.
 - ٥- طبيعة البيئة المطبقة للمعيار الدولي للتقرير المالي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم IFRS for SMES من حيث التقدم التكنولوجي.
 - ٦- آليات تطبيق المعيار IFRS في الدول النامية التي تعاني من فقر علمي وعملي وتكنولوجي.

معايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية / الراهنة :

تواجه البورصة المصرية حالة من الانهيار في الفترة الأخيرة حيث واصلت مؤشرات البورصة المصرية الهبوط المدوي وسط مبيعات قوية للمستثمرين المصريين والأجانب فتفقد في يوم واحد 2014/3/31 نحو 20.7 مليار جنيه ، وخسر رأس المال السوقي للأهم المقيدة في البورصة خلال منتصف التعاملات نحو 11.5 مليار جنيه ليصل إلى 470.1 مليار جنيه مقابل 481.6 مليار جنيه بنهاية تعاملات اليوم السابق وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة "أي جي أكس 30" بنحو 3.75% ، كما هبط المؤشر الثانوي الخاص بالأسهم المتوسطة والصغيرة "أي جي أكس 70" بنسبة 3%.

تلك الخسارة في نفس اليوم إنما هي مثال وانعكاس لوضع البورصة في تلك المرحلة الذي يعكس الاقتصاد الحالي للاقتصاد المصري لذلك يتحتم الأمر الاتجاه إلى كافة الحلول التي تساعد على الخروج من الأزمة الحالية ومن تلك الحلول.

- محاولة رفع كفاءة أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز الهامة في مصر لاستغلال الموارد المتاحة والعمل مرة أخرى على رفع مؤشر الأسهم الخاص بها من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يري الباحث : أن الاهتمام بتوجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكن تحقيقه من خلال امتثالها لمعايير IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعلب دوراً بارزاً ما سبق توضيحه في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتيسير الحصول على عمليات التمويل من الخارج ، حيث تمثل مستويات الإفصاح والشفافية وقابلية التقارير للفهم والمقارنة هي أداة جذب هامة للمستثمر الدولي وتوفير المعلومة المحاسبية الجيدة والتي من ناحية (تساعد في ثقة المستثمرين في البيانات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي عدم تخليل للمستثمرين المحليين والأجانب عن حصصهم. كما سبق بل على العكس الاطمئنان إلى زيادة نسبة استثماراتهم.

جودة المعلومة المحاسبية تنتج عن الامتثال لمعايير IFRS فإنها :

تساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال النقاط التالية :

- ١- تمثل المعلومة المحاسبية الملائمة جزءاً أساسياً من المعلومات التي تساهم في وضع أو إنشاء أو تركيب هيكل الأسعار النسبي للأوراق المالية ، كما تلعب دوراً هاماً في تخصيص الموارد المحدودة بين مشروعات الاستثمار المختلفة وفي توزيع الوراق المالية بين المستثمرين.
- ٢- تساعد المعلومة المحاسبية المناسبة للمستثمرين في اختيار أفضل محفظة أوراق مالية وذلك عن طريق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المناسبة.
- ٣- تستخدم المعلومة المحاسبية المعالجة بنماذج رياضية وإحصائية في قياس مخاطر البورصة وتقييم الأسعار الحقيقية للأسهم.
- ٤- تتأثر أسعار وحجم التداول في سوق الأوراق المالية بتحليل السلاسل الزمنية للمعلومة المحاسبية المناسبة لهذه المعلومة من تأثير على تكوين أو تعديل التوقعات للمتعاملين في السوق حول حجم واتجاه نشاط الوحدة الاقتصادية في المستقبل.
- ٥- توافر المعلومة المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة باتخاذ القرار السليم الذي يحقق المنفعة.

● الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ليس بالأمر الجيد فإن مصر دائمة العناية بها هذه المشروعات دائماً موجودة في خطط التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل ، فإن البنك المركزي أعلن في ديسمبر 2008 عن مبادرة طموحة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المرحلة الثانية لبرنامج الإصلاح المصرفي 2008 : 2011 وذلك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتشجيع البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة لها ، وفي عام 2009 تم إنشاء وحدة متخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي بالتعاون من مشروع دعم خدمات تطوير الأعمال التابع للوكالة الكندية الدولية للتنمية (BDSSP/CIDA) وذلك وفقاً لقرار البنك المركزي المصري فيما يخص تيسير الحصول على التمويل ، حيث تهدف وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير خدمات غير تمويلية مختلفة لدعم بناء قدرات العاملين بوحدات المشروعات المتوسطة والصغيرة بكافة البنك كما تعمل على رفع الوعي أصحاب هذه المشروعات المرتبطة بالحصول على التمويل اللازم لها.

● الارتقاء بالبورصة المصرية ، فإن مصر اهتمت بالارتقاء بالبورصة المصرية ، فإنها اهتمت بالمعايير IFRS وسعت لتوفيق أوضاعها مع هذه المعايير وأوصت أن تعد الشركات المدرجة في البورصة المصرية قوائمها طبقاً للمعايير IFRS ويتفق مع الاتفاقات التي تعقدها البورصة المصرية مع البورصات الأخرى الإقليمية والعالمية ، وذلك لتشجيع الاستثمارات الأجنبية ويزداد مستوى التوافق مع هذه المعايير للتقارير المالية الدولية IFRS في مصر بمرور الوقت 2002 : 2008.

● الجهات الحكومية متبينة هذا التوافق وتشجيع المراجعين بالتحقيق من ذلك كما اهتمت البورصة المصرية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بأن إدارة البورصة بدأت في اتخاذ الإجراءات العملية لتفعيل أول مؤشرات لقياس أداء شركات البورصة "النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة" مؤشر النيل وإن تدشين المؤشر يأتي في إطار سعي البورصة الدائم لتطوير السوق واستحداث الأدوات المالية والمؤشرات بهدف زيادة القدرة التنافسية وتلبية احتياجات المستثمرين بتوفير الأدوات الأزمات لقياس أداء السوق وتنشيط سوق بورصة النيل للأوراق المالية.

● وبعد تغيير آليات التداول في بورصة النيل من آلية المزايدة إلى آلية التداول المستمر في نهاية 2011 وزيادة عدد ساعات التداول في بداية أكتوبر عام 2013 بهدف زيادة معدلات سيولة السوق وجذب المستثمرين إلى بورصة النيل كأحد الأسواق الواعدة في السوق المصرية ، فضلاً عن كونها السوق الأولي من نوعها في المنطقة العربية ، إلا أن مخاوف المستثمرين العرب من الوضع السياسي في البلاد قد دفع مؤشرات البورصة نحو التراجع البسيط جداً.

- أن الوضع الحالي يتطلب من مستوي التوافق ليشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي من ضمن المقترحات في مصر وخاصة لعدم وجود معايير محاسبية مصرية يراعي فيها طبيعة تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ينبغي الاستعداد لتحمل كافة التكاليف والأعباء لاستغلال الفرصة التي حققها المعايير IFRS لأنها تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهدافها المحاسبية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بأقل تكلفة وفي أقصر وقت.

الفصل الثاني

ماهية وأهمية المشروعات الصغيرة والتنمية المستدامة

يختلف مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومرحلة النمو التي بلغت تلك الدول.

- صنف البنك الدولي تلك المنشآت إلى ثلاث فئات حسب عدد العمال حيث تعرف المنشآت المتناهية الصغير بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 10 عمال ، والتي يعمل بها من (10 : 50) عامل بالمنشآت الصغيرة والتي يعمل بها من (51 : 100) عامل بالمنشآت المتوسطة ، أما الدول المتقدمة تعد المنشأة صغيرة إذا عمل بها أقل من 5000 عامل. (محمد أبو العلا 2011).

- قد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) في يوليو 2009 معيار خاصاً بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمعيار الدولي لأعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم Smesirrs وقد عرفها بأنها تلك المنشآت التي أسس لها مسئولية عامة مقياساً مع الشركات للمساهمة العامة ، كما أنها تقوم بنشر قوائمها المالية للمستخدمين الخارجين (خليل القصاص 2010).

- وفي مصر قد صنف قانون تنمية المنشآت الصغيرة 141 لسنة 2004 تلك المنشآت إلى ثلاث فئات

وهي : المتناهية الصغر ، والصغيرة ، والمتوسطة الحجم ، لتعريف كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً أو إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولكنه اختلف في رأس المال والعمالة لكل نوع كما يلي :

- تعريف قانون تنمية المنشأة الصغيرة 141 لسنة 2004 للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم :
- متناهية الصغر : رأس المال يقل عن 50.000 جنيه والعمالة.
 - صغيرة : رأس المال من 50.000 إلى 100.000 والعمالة لا يزيد عن 50 عامل.
 - متوسطة الحجم : رأس المال من 100.000 فأكثر والعمالة 50 عامل فأكثر.
- قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم 81 بتاريخ 2011/10/17 بشأ، قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة ببورصة البنك.
- شركات المساهمة لا يزيد رأس مالها المصدر عن 50 مليون جنيه ، أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية www.EFSA.gov.eg
 - ولذلك نجد أنه لا يوجد مفهوم محدود دقيق للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم سواء على المستوى الدولي أو في مصر حيث ركزت التعريفات على الاعتماد على معيار العمالة أو رأس المال أو كلاهما معاً.
 - ومزيد من إلقاء الضوء على معايير التقارير المالية الدولية – معايير الإبلاغ المالي IFRS من خلاله

أولاً : مراحل تطوير معايير المشروعات الصغيرة حتى صدور عيار IFRS

تنفيذ معايير المالية الدولية IFRS هي التحديات الرئيسية التي تواجه المنظمون والجمعيات المهنية ومستخدمو الحسابات حيث يواجهون العديد من المشاكل في العديد في الكليات التجارية في بلدان مختلفة حيث ان التحول إلى معايير IFRS لا يجب النظر إليها كعملية إصلاح سريع ولكن يجب ان تنظر إليه كعملية إعادة الهندسة حيث أن الإصلاح يستغرق وقت طويل ويتطلب جهوداً كبيرة ويلقي المزيد من الأعباء على كلا من المحاسبين والمراجعين وبالرغم من ذلك فهناك إتجاه عالمي للامتثال إلى المعايير IFRS فبحلول عام 2002 فرض الاتحاد الأوروبي استخدام معايير IFRS اعتمد أكثر من 100 دولة معايير التقارير المالية الدولية من بديتها استراليا كما قامت الصين بالتوفيق بين معاييرها الوطنية ومعايير IFRS كما سمحت الولايات المتحدة باعتماد معايير التقارير المالية والدولية عام 2007 وتحديد موعد مستهدف للتقارب مع معايير التقارير المالية الدولية في عام 2011 وبحلول نهاية عام 2012 التزمت أكثر من 1001 دولة بالمعايير IFRS وأخذ التحول إلى معايير IFRS أحد الطريقتين :

- أما عن طريق التحويل الكامل : أي التبني الكامل لمعايير التقارير المالية الدولية من دون أي تعديل مثل الاتحاد الأوروبي أو عن طريق التحول الجزئي أي التكيف مع المعايير المالية الدولية مع مراعاة ظروف الدولة المحلية السائدة مثل الصين ومن خلال إتباع إحدى الطرق يأخذ التحويل من أخرى ثلاث صور (عماد ، ص 1232).

- حيث قد يكون التحويل اختياريًا وهذا التحويل يعطي الفرصة للشركات لتقرير الوقت والوضع المناسب للتحويل فالإدارة سوف تتخذ القرار المناسب بالتحويل إذا رأت هذا التحويل سيخفض من تكلفة رأس المال الناشئ عن زيادة مستويات الإفصاح وانخفاض عدم تماثل المعلومات مما ينتج عنه ارتفاع القيمة السوقية للسهم أو يأخذ صورة التحول الإلزامي ، والذي يعطي للشركة بعض الحرية للتصرف والتهيئة خلال فترة التحول أما الصورة الثالثة فهي التحول الإلزامي حيث يتم فرض عملية التحول في توقيت محدد.

- ويعتمد المسار الذي تتبعه الدولة لإتمام عملية التحويل على ما يمكن أن تتحمله الدولة من تكاليف حيث تقسم تكلفة التحويل إلى أربعة عناصر رئيسية وهي تكاليف التدريب وتكاليف البرامج – وتكاليف رسوم البرامج الاستشارية – وتكاليف مراجعة الحسابات ، ويتضمن تكلفة البرامج تكلفة الشراء والتدريب لتشغيل البرنامج بالإضافة إلى الاهتمام بمستويات التعليم باعتباره الركيزة الأساسية لاعتماد معايير التقارير المالية الدولية IFRS حيث يتطلب فهم وتفسير وتنفيذ مستوي عالي من التعليم والكفاءة والمهارات + تكاليف التطوير والتنمية وتجهيز البنية التحتية.

- على ما تبين أن عملية التحول مكلفة حيث وضح المسح الميداني الذي أجري على دول الاتحاد الأوروبي أن تكلفة تطبيق المعايير IFRS في النسبة الأولى تراوح ما بين 31% من المبيعات بالنسبة للمشروعات الصغيرة و 0.05% بالنسبة للشركات الكبيرة وهو الأمر الذي يمثل عاقبة لبعض البلدان النامية في الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية حيث تفضل الدول النامية توحيد مواردها وأموالها لمعالجة أولويات أخرى مثل : تخفيض حدة الفقر ، والمشاكل الصحية والبيئية التحتية لمشاكل عندها وغيرها.

- دراسة

- (TAN & RATNAM 2013 – P. 3-9)

- AIDA & CARMEN 2014 – P. 1-3)

- PRAN 2010

تطبيق معايير IFRS على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يختلف التعريف بحسب البلد والغرض منها ، إلا أنها بطبيعة الحال تحدد وفقاً لعدد موظفيها وحجمها ، ورأس المال وغيرها من العوامل ويعرفها مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB بأنها هي الشركات التي ليس لها مسئولية تجاه الجمهور وتقوم بنشر قوائمها المالية للأغراض العامة لأصحاب المصلحة الخارجيين.

- حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عامل رئيسي في نمو الاقتصاد لأنها تسهم في خلق فرص العمل بتشجيع الإنتاج والتصدير ، كما تسهم في عمليات الابتكار وجذب وتطوير المشاريع المحلية (وفقاً لتقرير الوكالة الأمريكية للتنمية) وبالرغم من الدور الحالي الذي تلعبه تلك المشروعات في مجالات التنمية الاقتصادية ، إلا أن أنشطتها المتبادلة دولياً محدودة بسبب ما تواجهه من مشاكل وصعوبات أهمها تلك الصعوبات أهمها تلك الصعوبات اختلاف النظم المحاسبية بين الدول التي يمكن حلها عن طريق إحداث موائمة بين النظم المحاسبية على المستوى الدولي ، الأمر الذي يتحقق من خلال معايير التقارير المالية الدولية IFRS والتي تمثل مجموعة من القواعد الموحدة والدولية التي تستخدم لإعداد التقارير المالية للشركة.

- بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في نشر مشروع قواعد معايير IFRS المقترحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بحلول فبراير 2007 الهدف منها : توفير وتحسين إمكانيات المقارنة وتعزيز الثقة في البيانات المالية والحد من النفقات الكبيرة والمرتبطة بإعداد التقارير المالية للأغراض الدولية في يوليو 2009 ، ثم إصدار معايير IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استجابة للطلب الدولي لوضع قواعد صارمة وموحدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ونتيجة جهد مضني ومشاورات واسعة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم لخمس سنوات حيث أبدا الكثيرون إنشاء معايير IFRS للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بم في ذلك البنك الدولي الذي أوضح أن تلك المعايير توافر إطاراً مرجعياً قيماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بم في ذلك البنك الدولي الذي أوضح أن تلك المعايير توفر إطاراً مرجعياً قيماً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث تمتاز المعايير البسيطة التي تناسب طبيعة العمل بتلك المشروعات عن طريق حذف المواضيع التي لها صلة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتبسيط العديد من قواعد ومبادئ الاعتراف وقياس الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات وخفض مستويات الإفصاح وكتبت المعايير بلغة واضحة وسهلة الترجمة ، الأمر الذي يساعد على تحسين نوعية التقارير المالية وخاصة في اقتصاديات الدول النامية وفي مؤتمر IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي عقد في دبي 2012 وأوضح

أن الاتحاد الدولي للمحاسبين أشار إلى أن هذه القواعد هي : خطوة رئيسية نحو تقارب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دولياً بما يتفق مع المعايير الدولية.

أسباب تأييد تطبيق المعايير IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

(عماد 1132 – 12233) (CARMEN. P4-9AIDA) (خالد : مايو 2013 ص 2-8) (4MORITZ – P2)

مستوي الإفصاح والشفافية الذي تتطلبه معايير IFRS منطقة جذب رئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تنفيذ متطلبات المعايير بشأن الإفصاح يحسن نوعية المعلومات المالية الذي يتم الكشف عنها مما يكون مفيد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة في سياق الاستحواذ أو الاندماج مع غيرها وتسهيل عملية التقييم الخاصة بهم.

- كما تعتبر معايير IFRS حافزاً للوصول إلى رأس المال الأجنبي لأنها تساعد على توليد تقارير مالية موحدة تسمح بإزالة الحواجز الدولية بين البلدان التي اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية الكاملة كما يزيد من الاتساق بين التقارير المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إنشاؤها مما يقلل من تكاليف إعداد وتفسير القوائم المالية وتوفير الثقة في المعاملات وتحليل المعلومات.

- تتعدد الآثار الإيجابية الناتجة عن المعايير التي تتمثل في خفض هيكلية المعاملات ومستويات إدارة الأرباح ويؤدي إلى تقارير مالية أكثر تحفظاً الأمر الذي تفسر توقع زيادة جودة المعلومات الحسابية بعد تطبيق المعايير حيث تمثل المعلومة المحاسبية أهمية كبرى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تساعد على اتخاذ العديد من القرارات الهامة مثل – التخطيط السليم لعمليات المشروع المختلفة – الرقابة على أنشطة المشروع – تقييم أداء المشروع والتurf على مركزه المالي – الوفاء بواجبات المشروع ومسئوليته تجاه الغير – مدى قدرة المشروع على تدبير موارده المالية ، ومن ناحية أخرى – يعزز ثقة القطاع المصرفي ومجتمع المال وشركات الأسهم بمستقبل هذا القطاع الحيوي.

أسباب معارضة تطبيق المعايير IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- أن معايير IFRS على الجانب الآخر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تحقق القبول التام لأن تطبيق مجموعة وحيدة من المعايير يقضي على الابتكار وبالإضافة إنه ل يزال يعتبر عملية معقدة للغاية بالنسبة للكليات الصغيرة نظراً لما تتكبده من تكاليف إدارة متعلقة باعتماد المعايير الدولية بالإضافة إلى أن اعتماد مشروعات محاسبية جديدة.

- سيؤدي إلى الاحتياج نحو تدريب محاسبين وإعداد نهج جديد للنمو بكل ذلك سيؤدي إلى عبء إداري ضخم على المؤسسات.

- إن قواعد التنظيم تختلف باختلاف البلدان التي تتواجد في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نظراً لاختلاف السياسات المالية التي تؤثر على كيفية وصف الأرباح بالإضافة إلى أن تسهيل عمليات التقارير مردود عليه بأن جودة التقارير المالية تتأثر تأثيراً كبيراً ببيئة التقرير المالي نفسها مثل :

- النظام القانوني = نظام الحوافز = البورصة = النظام الضريبي والمؤسس داخل الدولة = مدي عمق سوق رأس المال = مدى الطلب على التقارير المالية ذات الجودة العالية.

- ويرى الباحث : أن تلك الحجج مردود عليها وذلك لأن السعي نحو التطوير والعولمة يكون محقق دائماً بالصعاب والتكاليف في بادئ الأمر ، وإذا تم الاستسلام أو عدم مواكبة الواقع العالمي سيتحمل دائماً المخالفون لتكاليف ومصاعب أكبر بكثير في المستقبل ولذلك فإن تحمل بعض العبء والتكلفة خلال المرحلة الأولى من التطبيق سوف يتم تعويض في باقي المراحل وزيادة تحقيق كافة المنافع الموجودة.

- (عماد ، ص 1192 – 1239)

- (LIBUSE. ETAT P 7-9)

- (AIDA, CARMEN P 4-9)

- (RATNAM., TAN P. 5-8)

مقارنة ما بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

الحجم IFFRS FPR SMES والمجموعة الكاملة للمعايير الدولية (IFRS)

يمكن تقسيم الاختلافات الرئيسية ما بين المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول :

الموضوعات التي تم حذفها من المجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ولا توجد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم

- 1- ربحية السهم
- 2- عقود التأمين
- 3- التقارير المرحلة
- 4- القيمة الاستردادية للشهرة
- 5- التقارير عن تعديل مستوي الأسعار العام في بيئة التضخم المتسارع
- 6- تحديد القيمة العادلة للأصول الزراعية (القيمة العادلة في الزراعة)
- 7- التأجير التمويلي للمؤجرين
- 8- المدفوعات على أساس الحصة من الملكية
- 9- التقارير القطاعية
- 10- صناعات استخراج المعادن

القسم الثاني :

الموضوعات التي فيها اختيار السياسة الحسابية الأبسط في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والمقارنة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

- 1- طريقة محاسبية واحدة لكل المنح الحكومية.
- 2- نموذج التكلفة المستهلكة للاستثمارات العقارية.
- 3- عرض التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية بالطريقة المباشرة.
- 4- تحميل تكلفة الاقتراض على قائمة الدخل.
- 5- نموذج التكلفة والاستهلاك والاضمحلال للأصول الثابتة.

القسم الثالث :

الموضوعات التي فيها تبسيط القياس والاعتراف في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بالمقارنة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية :

- 1- الإيجار التمويلي - قياس مبسط لحقوق والتزامات المستأجر.
- 2- تحميل تكاليف البحوث والتطوير على قائمة الدخل.
- 3- استخدام أقل القيمة العادلة في الزراعة
- 4- اضمحلال الشهرة إتباع منهج اختبار الاضمحلال في حالة وجود مؤشر بدلا من الاختبار السنوي.
- 5- طريقة التكلفة للشركات الشقيقة والشركات المشتركة.
- 6- مجموعتين فقط للأصول المالية بدلاً من أربعة.
- 7- لوائح المزايا المحدد - منهج مبدئي بدلاً من المحاسبة التفصيلية وقواعد التأجيل.
- 8- المدفوعات المبنية على أسهم - طريقة فرق القيمة بالزيادة.

الفصل الثالث

المشكلات المالية والمحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة في جمهورية مصر العربية

المجموعة الأولى من المشكلات :

- المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة المنشأة الصغيرة والمتوسطة.
- 1- غياب الوعي المحاسبي لدى أصحاب هذه المنشأة وذلك أما لعدم معرفتهم بالقواعد والأصول المحاسبية اللازمة أو لعدم خبرتهم بهذا المجال (مكرم باسيلي 2000).
 - 2- تعدد طرق القياس المحاسبي وزيادة متطلبات الإفصاح المحاسبي بالشكل الذي لا يتلاءم مع طبيعة وخصائص المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.
 - 3- الإخلال بمبدأ الوحدة المحاسبية : المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة وواقع الذمة المالية الخاصة بصاحب المنشأة (عبد الكريم إبراهيم محمد 2012).

المجموعة الثانية من المشكلات :

- المشكلات المحاسبية المرتبطة بطبيعة وواقع بيئة العمل المصرية والتي تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر.
- 1- تعدد وتنوع المشاكل الضريبية خصوصاً في ظل التعديل الجديد الذي لحق بسعر الضريبة الأرباح التجارية والصناعية في القانون الجديد والذي لا يتناسب مع ما يتسم به النشاط الصناعي من عنصر المخاطرة وبطء في دوران رأس المال (مكرم باسيلي 2000).
 - 2- تعدد أنواع الدفاتر والسجلات والمحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يؤدي في النهاية إلى عدم إمساك دفاتر منتظمة وتضارب نتائجها (مكرم باسيلي 2000).

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم IFRS for SMES هو المجموعة الأولى من المتطلبات المحاسبية الدولية التي تم صياغتها للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم SMES وقد تم إصدار هذا المعيار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB في يوليو 2009 على أساس المجموعة الكاملة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IRFS غير أنها من منتج مستقل ومنفصل عنها.

يقدم المعيار الدولي للمعايير التقارير المالية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم
IFRS for SMES خمسة أنواع :

- ١- حذف بعض الموضوعات الواردة في المعايير الدولية والتي لا تمت بصلة
بـ SMES.
- ٢- تبسيط العديد من المبادئ الاعتراف والقياس ككل من الأصول والالتزامات
والإيرادات والمصروفات بالمعايير لإعداد التقارير المالية.
- ٣- تخفيض حجم الإفصاحات التي يتطلبها إلى حد كبير.
- ٤- يسمح هذا المعيار بالخيارات الأبسط في الوقت التي تسمح فيه المعايير
الدولية الكاملة باختيار السياسة المحاسبية.
- ٥- إعادة الصياغة بصورة تتسم بالبساطة.

المزايا والصعوبات والمشكلات للمعايير المالية والدولية IFRS

أحد أهم الدوافع وراء تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS هي
تكنولوجيا المعلومات وتطوير التعاون الاقتصادي الدولي وتلبية احتياجات الشركات
المتعددة الجنسية وهي تتمتع بمجموعة من المزايا :

- أنها تؤدي إلى الاعتماد على مجموعة واحدة من معايير التقارير المالية
المقبولة دولياً مقارنة بمعايير محلية متنوعة ومختلفة مما يساعد على موائمة
المحاسبة التي يعد على أساسها التقارير وبالتالي تعزز موثوقية معلومات
البيانات المالية مما يزيد القدرة على فهمها وقابليتها للمقارنة مما يساعد
المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة تساعد على تحقيق المنافسة
العادلة وتشريع كفاءة تشغيل السوق. ودفع النمو الاقتصادي إلى الأمام
(Libusela 2013, p. 3) كل ذلك يساعد على حماية المستثمرين وزيادة
الثقة في أسواق المال وانخفاض تكلفة رأس مال الشركات بجانب زيادة
التنافسية المالية وبناء عليه تحسين فعالية الاقتصاد وجذب مستثمرين دوليين
وجعل التقارير المالية أكثر شفافية (عماد ص 1231) ويتحقق مع زيادة جودة
التقارير المالية من خلال مستويات الإفصاح والشفافية المطلوبة في التقارير
المالية ، الأمر الذي يساعد خفض مستوى إدارة الأرباح الذي قد تسعى الإدارة
إليه من أجل زيادة المنافع وارتفاع درجة تماثل المعلومات والتحفيز المحاسبي
بالتقارير المالية وكافة تلك العوامل هو من المقاييس الهامة للحكم على جودة
القوائم من أجل زيادة المنافع للمستثمرين وتحسين فعالية الأسواق المالية
(عماد 1240 – 1255) وكما تتمتع بمجموعة من المزايا.

الصعوبات والمشاكل للمعايير المالية والدولية

تتعلق تلك الصعوبات بمدى ملائمة البيئة الاقتصادية والنظم والقوانين وفعالية
الهيئات المهنية وجودة التعليم بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة بجانب

مشاكل اللغة ونقص المختصين والفنيين المؤهلين والمدربين على تنفيذ تلك المعايير وارتفاع تكلفة التطبيق وتزداد حدة تلك الصعوبات في الدول النامية تواجه تنفيذ المعايير في الدول النامية والناشئة إشكالية ، نتيجة وجود اختلافات بين البلدان من تتبع من تقاليد مختلفة بسبب بيئة أعمالهم المحدودة والباقي شركات مملوكة للحكومة بجانب عدم وجود موارد اقتصادية كافية والموقع الجغرافي وغيرها من النواحي المحفوفة بالمخاطر كل هذا يمثل بيئة غير مواتية لمعايير التقارير المالية والقوانين في جميع أنحاء العالم. وتزداد تلك الصعوبات مع استمرار ضغوط العولمة والحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي (TAN' RATNAM 2013) (عمر وأمال 2012) PRAN

دور المراجعة في تدعيم الامتثال لمعايير IFRS

هناك تعاون بشكل وثيق بين مكاتب المراجعة وموكليها عند إعداد البيانات المالية على أساس المعايير الدولية لأول مرة لما يمثله تنفيذها للمرة الأولى من إشكالية وتعقيد حيث لعبوا مراقبو الحاسبات دوراً حاسماً في الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية خاصة IFRS 4.7

فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح لأنها شاملة جداً وتتطلب الكثير من العمل التقني وهذا الأمر لا ينطبق فقط على الشركات الخاصة إنما ينطبق أيضاً على الشركات المملوكة للدولة حيث تستعين بالفريق الوطني للمراجعة في إتمام مشروع IFRS الخاص بهم.

الموائمة بين القوانين الضريبية المنظمة لمحاسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بمصر

- قدمت المادة 18 من قانون 91 لسنة 2005 مرجعية تمكن أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من تحديد الضريبة واجبة الأداء حيث نصت تلك المادة على أن يعدد بقواعد وأسس المحاسبة الضريبية وإجراءات تحصيل الضريبة على ارباح المنشآت الصغيرة قرار من الوزير وبما لا يتعارض مع أحكام قانونية ، تنمية المنشآت الصغيرة الصادرة بالقانون رقم ب 141 لسنة 2004 وذلك بما يتفق من طبيعتها ويتيسر أسلوب معاملتها الضريبية.
- وقد صدر بالفعل وزير المالية 414 لسنة 2009 في 2009/7/2 بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضريبة على إرباحها ، كما صدر من مصلحة الضرائب المصرية الكتاب الدولي رقم 2 لسنة 2009 بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية المصرية في ضوء القرار الوزاري رقم 4ذ4 لسنة 2009 وعليه فسوف يتم الدراسة في ضوء النقاط التالية :

- قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 141 لسنة 2004
- قرار وزير المالية رقم 414 لسنة 2009 بشأن القواعد والأسس المحاسبية المالية للمنشآت الصغيرة وإجراءات تحصيل الضرائب على أرباحها.
- دراسة أوجه التعارض بين القانون 141 لسنة 2004 والقرار الوزاري رقم 414 لسنة 2009 بشأن القواعد والأسس المحاسبية والضريبية للمنشآت الصغيرة

- مدي ملائمة نصوص القانون 141 لسنة 2004 حيث يتكون من 18 مادة يمكن التخليص في الآتي :
 - تخصيص نسبة 10% من الأراضي المتاحة للاستثمار بالمناطق الصناعية والسياحية والمجمعات العمرانية وأراضي الاستصلاح الزراعي.
 - تخصيص نسبة 10% من التعاقدات الحكومية للمشروعات الصغيرة.
 - الإعفاء الضريبي له خمس سنوات.

كما يتبع القانون مجموعة متكاملة من الخدمات للمشروعات الصغيرة مجاناً سواء مباشرة أو من الخبراء الذين تستعين بهم الجهة المنوط إليها تنمية المشروعات الصغيرة والصندوق الاجتماعي للتنمية ومن أهم تلك الخدمات :

- التعريف بقرض الاستثمار.
- إعداد دراسات الجدوى.
- إعداد دليل مبسط للإرشادات العامة للتعامل مع الجهات المختلفة.
- إعداد دليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية.
- التعرف بالمعارض المحلية والدولية والمساعدة على الاشتراك بها.
- التعرف بأفضل مصادر شراء الآلات والمعدات.

المادة 18 من هذا القانون تنص على أن يلغى كل نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

- أوجه التعارض بين القانون رقم 141 لسنة 2004 والقرار الوزاري رقم 414 لسنة 2009 بشأن قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة.
 - 1- استثناء القرار 414 لسنة 2009 بعض الفئات لا تعد من المنشآت الصغيرة حتى لو توافرت فيها معايير المنشآت الصغيرة دون إبداء أي أسباب ويعد هذا مخالفاً لأحكام القانون 141 لسنة 2004 وهي :
 - المنشآت والأنشطة المهنية "المهن الحرة وغير التجارية"
 - الأشخاص والمنشآت غير المقيمة.

- المنشآت الدائمة طبقاً لنص المادة 4 من القانون 91 لسنة 2005 ويقصد بها كل مكان ثابت للأعمال يتم من خلاله تنفيذ كل أو بعض أعمال المشروعات المحاسبية الخاصة بشخص غير مقيم.
- الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة والجهات الحكومية التي تمارس ما يخضع للضريبة على الدخل والمنشآت التي لا تهدف للربح.
- المنشآت التي تملك حق سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أحد المشروعات او الكيانات التي لا تعد من المشروعات الصغيرة.
- الأشخاص المرتبطة المنصوص عليه في المادة (1) من قانون 91 لسنة 2005.

2- لم يأخذ القرار 414 لسنة 2009 مبدأ العدالة الاجتماعية والبعد الاجتماعي والاقتصادي وكذلك آثار الأزمة المالية العالمية ولم يراع فلسفة الحكومة من إصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم 414 لسنة 2004 وهو "لا يشجع المنشآت الصغيرة على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي للمساعدة على تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة".

التطور التاريخي لجهود مجلس معايير المحاسبة الدولية لتنظيم الممارسات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تهدف هذه المعايير إلى مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية التي تكون لأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تكون مستندة إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS وفي شهر إبريل 2009 تقرر اعتماد اسم المعيار الإبلاغ المالي الدولي الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة IFRS for SME من أهداف المجلس أدخل تعديلات على أساس احتياج المستخدمين وزالة بدائل المعالجة المحاسبية وإلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتبسيط القياس والتمكين المستثمرين والمقرضين وغيرهم من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لمقارنة الأداء او الوضع المالي للمؤسسات المشابه.

وقد قام مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB بإعداد المعيار الدولي للمشروعات المتوسطة والصغيرة IFRS for SMES في شكله النهائي في يوليو 2009 وهو عبارة عن معيار تم إعداده بغرض مواجهة الاحتياجات المتعددة لمستخدمي التقارير المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى المتناهية الصغر MICRO ENTITES والتي تمثل وفق تصريح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD أكثر من 95% في مجموع المؤسسات في العالم يمثل هذا المعيار بمعالجة الإحداث الاقتصادية وفقاً لخصوصية هذا الجزء من القطاعات مما يسمح له بتقليل حجم متطلبات المحاسبة بأكثر من 95% مقارنة بتطبيق المعايير الدولية المالية الكاملة لاسيما فيما يتعلق بالإفصاح وتم شرحه سابقاً.

- وجدنا في هذا المعيار أقل تعقيداً وأكثر وضوحاً من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS من عدة نواحي
- تم كتابة المعيار بلغة واضحة ويمكن ترجمتها بسهولة.
- تم حذف المواضيع التي لا تمت بصلة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- في حين أن كافة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تسمح بتغيرات السياسة المحاسبية يسمح المعايير الدولي IFRS لإعداد التقارير المالية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم باختيار الأسهل والأفضل فقط.

يتم تقسيم هذا البحث إلى قسمين

- ١- الوضع الحالي لبيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- ٢- آليات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أولاً : الوضع الحالي في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

البيئة المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة تعني توفير مجموعة من العناصر أهمها:

- ١- إطار قوي لتنظيم القطاع ومراقبته بدأ من إنشاء المشروع ومروراً بإدارته وتمويله ومراقبة إنتاجه وتسويقه داخل وخارج المملكة وتوفير مختلف المتطلبات اللوجستية لإنجاح ذلك القطاع.
- ٢- إطار قانوني وتشريعي يحكم إدارة القطاع ويؤخذ لآليات محددة ومنوعة لتمويله ويوفر الحماية القانونية لمختلف الأطراف ذات العلاقة بعمل القطاع.
- ٣- مؤسسات تمويلية بين القطاعين العام والخاص والجهات الإقليمية الدولية والحكومية الرسمية ويغر الرسمية من مؤسسات مالية وصناديق إقليمية دولية توفر منتجات تمويلية إبداعية وخلافه متنوعة موجهة خصيصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وآليات تمويل واضحة مريحة للمؤسسات التمويلية ومناسبة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ٤- مؤسسات لضمان وتأمين التمويل المقدم من مختلف الجهات المالية والمصرفية المحلية والإقليمية المحلية.
- ٥- مبادرات خلاقة وإبداعية محلية وإقليمية ودولية تلبي حاجات الجهتين الرئيسيين الذين تمثلان جانبي الطلب والعرض في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة والمقصود بجانب العرض هي الجهات التمويلية المختلفة.

أما جانب الطلب فهي المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأن المبادرات بعدد محدد من المشاكل التي تواجهه جانبي المعادلة ومحاولة التغلب عليها.

صدر قانون في عام 2004 بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية وقام هذا القانون بعمل إنشاء نظام الشباك الواحد للقيام بالتنسيق بين كل تلك الجهات وتلبي طلبات التراخيص للمشروعات وإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إلا أن هذا القانون جاء خالياً من أي مزايا ضريبية أو تأمينية للمشروعات الصغيرة مما جعل الآمال معقودة عليه مما يعدد جهات الرقابة والتفتيش.

ويوضح الواقع الآتي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة :

- ١- غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي يحكم إدارة المنشأة وذلك نظراً لتعدد القوانين والتشريعات التي تحكم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر مما يؤدي إلى تعارض القوانين مع بعضها البعض.
- ٢- غياب الهيكل الرقابي على تلك المنشآت نظراً لتعدد القوانين وتعدد القرارات الواردة مما يسبب تعارض بين الجهات الرقابية.
- ٣- غياب الهيكل التنظيمي وذلك لعدم وجود لوائح منظمة لتيسير العملية داخل المؤسسة وكذلك عدم اتساق القرارات.
- ٤- غياب الإطار المحاسبي نظراً لافتقار تلك المؤسسات إلى المستندات المحاسبية وغياب الدفاتر المحاسبية المنتظمة التي لا يقع عليها أي نظام محاسبي سليم ويترتب على ذلك زيادة ديون المنشأة لمصلحة الضرائب ، حيث أن مأموري الضرائب يفرضون الضرائب على البطاقة الإنتاجية الكاملة للمنشأة وذلك لعدم وجود أية دفاتر أو مستندات تثبت تكاليف مصروفات نشاط المنشأة مما يعجز صاحب العمل عن الوفاء بهذا الدين ويضطره إلى إعلان إفلاسه والتوقف عن النشاط.

الفصل الرابع

آليات تطبيق لمعيار التنمية المصرية

أولاً : آليات تطبيق المعيار الدولي IFRS لإعداد التقارير المالية في المنشآت

الصغيرة والمتوسطة للبيئة المصرية

من أجل توفير إطار لفهم أنشطة المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سباق الظروف التي أدت إلى ظهورها وتنميتها وتلك القوى الحالية التي تهتم في أهميتها لا بد من التركيز على البناء المنطقي للمحاسبة في هذا القطاع وسباق استخدامها من خلال فهم العلاقة القائمة بين مسير المؤسسة والمحاسبة لما لها

من اثر بالغ الأهمية على الخيارات المحاسبية ، ومن ثم تأثيرها على تنمية وتطور المؤسسة.

ولقد تم تحديد الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالية IFRS من مشروع قانون المحاسبة المالية :

- يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانتظام والمصادقية والثقافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وتبليغها وعرضها.
- تمسك مخالف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة المحلية الوطنية.
- تحول كل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط المتفق عليها وعطاء كل الوثائق الدولية.
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات التي تمسكها هذا القانون إلى جرد مادي في السنة على أساس فحص مادي دقيق.
- لا يمكن إجراء أي مقاصد بين عناصر الأصول والخصوم لا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدية.
- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى (القيد المزدوج) حيث يسمي كل تسجيل حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع احترام التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي يحددها هذا الكيان.
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها أو تخصيصها ومرجع الوثيقة الدولية التي أستند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورق أو أي شيء يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية هي : (دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ ، ودفتر الجرد على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة) مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- تحتفظ مختلف الدفاتر والوثائق الدولية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.
- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية (الدفاتر اليومية ودفتر الجرد) من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة.
- لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية.

- تحديد كفاءات مسك والضبط اليومي للإيرادات والنفقات المؤسسات والصغيرة عن طريق التنظيم.
- تمسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق الإعلام الآلي ويجب على الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصادقية والثقافية والشروط القانونية.
- وتدعيم وتعزيز تطبيق معايير المحاسبة المالية معاييرها عموماً في أي مؤسسة من توافر مجموعة من المقومات ومنها :
 - وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على المؤسسة وواجباتهم تجاهها.
 - وجود رؤية واضحة تحدد المعالم الإستراتيجية للمؤسسة على الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية.
 - وجود هيكل تنظيمي واضح تحده السلطات والمسئوليات تقرره مجموعة من الأنظمة مثل النظام الداخلي للمؤسسة نظام الرقابة الداخلية والأهم نظام المحاسبة المسؤولة يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لمسائلة وتقييم الأداء.
 - وجود كيفية مراجعة لها صلاحيات ما يكفل لها تحقيق ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي وحق مراجعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة المؤسسة بتنفيذ ما تحتويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات.
 - وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية وبقدر يكفل توفير المعلومات الأخرى ذات علاقة من البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة في اتخاذ القرارات مثل المقرضين والعملاء في نظام التقارير دوراً في تقليل المخاطر وأضرار وتضارب المصالح المحتملة بين المؤسسة وأطراف أخرى ذات علاقة.

ثانياً : تطبيق المعيار الدولي IFRS لإعداد التقارير المالية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر عن طريقة الحوكمة الضريبية

- متطلبات تطبيق أي معيار يكون النظام المحاسبي قوي من قوة مدخلاته ومقترحاته ، وتتمثل مدخلات أي نظام محاسبي في المستندات المحاسبية والفواتير واي مستند يؤدي الإيرادات والمصروفات التي تخص نشاط المنشأة أما مخرجات أي نظام محاسبي تتمثل في التقارير المالية التي تساعد الأطراف ذو العلاقة بالمنشأة باتخاذ القرارات السليمة تجاه تلك المنشأة
- لتطبيق أي معيار محاسبي في أي منشأة يجب أن تتوفر في بيئة المنشأة الصغيرة والمتوسطة بعض آليات التنفيذ الخاصة : (تشريعية ، تنظيمية ، محاسبية ، رقابية) بالقياس بالشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية والبيت تخضع لهيئة سوق المال ، و الخاضعة لحوكمة الشركات لأن دون ذلك تصبح البيئة المصرية غير ملائمة للتطبيق إلا بتلك الآليات الخاصة التي تخدم تلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتدعمها محاسبياً وإقتصادياً تحت إشراف هيئة

مستقلة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى هناك قصور في الإدارة الضريبية ، الأمر الذي يتطلب معه حوكمة تلك الإدارات بم يسمى (الحوكمة الضريبية).

لتنفيذ حوكمة الشركات على المنشآت الصغيرة والمتوسطة لابد من تنفيذ الآليات الآتية :

- ١- آليات تنفيذ تشريعية : يعني لابد من توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المنشآت والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها.
- ٢- آليات تنفيذ تنظيمية : يعني لابد من توافر هيكل تنظيمي يحقق أهداف الحوكمة ويتمثل في تحديد اختصاصات مجلس إدارة المنشأة والمرجع الخارجي ولجان المراجعة تحديد هيكل تنظيمي للمنشأة ككل.
- ٣- آليات رقابية : يعني التحديد الدقيق لمسؤوليات الجهات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة.

يجب تفعيل الحوكمة الضريبية بجانب حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر لضمان تطبيق أمثل وأفضل المعايير المحاسبية الدولية ومنها المعيار المحاسبي الدولي IFRS الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

الحوكمة الضريبية

هي إلزام المصلحة بوضع مجموعة قواعد وضوابط وإجراءات تنظيمية تتضمن حسن العمل وتحقيق الأهداف وبالأخص توافر الشفافية وتعزيز المصداقية بم يوطد الثقة المتبادلة بين مصلحة الضرائب ومحولها وهي من أهم أهداف القانون رقم 91 لسنة 2005 الذي جعل من الإفصاح الشفافية عنواناً لحوكمة الإدارة الضريبية حتى يتحقق الانضباط في التنفيذ والتطبيق السليم لكافة مواد القانون.

الدراسة الميدانية

تمت الدراسة على مجموعة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك لاختبار الفروض التي وضعها بغرض تحقيق أهداف الدراسة عن طريق القيام بإعداد قائمة استقصاء موجهة إلى المحاسبين في تلك المشروعات الذين يتولون إعداد التقارير والقائم المالية ، وتتلخص طبيعة الدراسة على النقاط التالية :

إدارة الدراسة الميدانية :

أعتمد الباحث على أسلوب قائمة الاستقصاء كوسيلة رئيسية لجمع البيانات وقد تم تصميمها بحيث روعي أن تشمل على نوعية الأسئلة تعمل على أربع نقاط لها أهمية كبيرة والتي اقام عليها البحث وهي :

- ١- جودة المعلومة المحاسبية والقوائم المالية التي تنتج عن الامتثال لمعايير

.IFRS

- ٢- المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم (التنمية المستدامة).
 - ٣- المشكلات المحاسبية التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
 - ٤- آليات تطبيق المعيار الدولي IFRS.
- أولاً : لإعداد التقارير المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة في البيئة المصرية.
- ثانياً : لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عن طريق الحوكمة الضريبية تساعد على الحصول على إجابات محددة من المستقصى منهم بما يفيد في عمليات التحليل الإحصائي وإلي الأسئلة المقترحة للحصول على آراء ومعلومات إضافية لإعطاء المستقصى منه مجالاً أوسع لإضافة ما يروونه في هذا المجال.

نتائج البحث :

- ١- هناك اتجاه عالمي للامتثال لمعايير IFRS بحلول عام 2010 اعتمدت أكثر من مائة دولة معايير التقارير المالية والدولية.
- ٢- يرتبط التحول لمعايير الإبلاغ المالي IFRS بالعديد من الصعوبات و المشاكل حيث تقسم تكلفة التحويل إلى أربعة عناصر رئيسية (تكاليف التدريب، تكاليف البرامج، تكاليف رسوم البرامج الاستشارية ، تكاليف مراجعة الحسابات).
- كما يتضمن تكلفة البرامج تكلفة الشراء و التدريب و لتشغيل البرنامج بالإضافة إلى تكاليف التطوير و التنمية المستدامة و تجهيز البنية التحتية.
- ٣- يرتبط التحويل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS بالعديد من المزايا و التي يعتبر مستوى الإفصاح من أهم تلك المزايا حيث يعتبر منطقة جذب رئيسية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث أن تنفيذ متطلبات المعيار بشأن الإفصاح يحسن نوعية المعلومات المالية التي يتم الكشف عنها مما يكون مفيد لهذه المشروعات المدرجة في البورصة في سياق الاستحواذ أو الاندماج مع غيرها و تسهيل عملية التنظيم الخاصة بهم.
- ٤- يعتبر معيار IFRS حافزاً للوصول إلى رأس المال الأجنبي لأنها تساعد على توليد تقارير مالية موحدة تسمح بإزالة الحواجز الدولية بين البلدان التي اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية الكاملة كما يزيد من الاتساق بين التقارير المالية للمشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاؤها مما يقلل من التكاليف أعداد و تفسير القوائم المالية و توفير الثقة في المعاملات و تحليل المعلومات.
- ٥- يرتبط التحويل لمعايير الإبلاغ المالي IFRS بالعديد من الصعوبات و التكاليف و لكن نظراً لما يرتبط به من مزايا تتعلق بجودة التقارير المالية فإنه يكون دافعاً لتبنيها و خاصة فيما يتعلق بجودة التقارير المالية

- للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و لذلك تم إصدار معيار خاص عام 2009 بعد العديد من المشاورات على تدويل بأعداد قوائم موحدة.
- ٦- تتعرض مصر في الفترة الحالية للعديد من المشاكل و الصعوبات و التي تظهر بوضوح في تدهور أحوال البلد الاقتصادية و المنعكسة على انهيارات البورصة.
- ٧- يعتبر تبني معايير الإبلاغ المالي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة عامل هام على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار بما يحسن من واقع الحياة الاقتصادية بمصر و بالتالي تحسين أوضاع البورصة المصرية.
- ٨- هناك علاقة ارتباط بين الامتثال لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وجود المعلومة المحاسبية المستخرجة من التقارير المالية و توجيه الاستثمار نحو المشروعات الصغيرة و المتوسطة و بالتالي الخروج من الأزمة الاقتصادية المصرية.

بالنسبة لنتائج بحوث الضرائب:-

- ١- عدم وجود بيئة خاصة محاسبية ملائمة لتطبيق المعيار الدولي IFRS الخاص بالمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم في مصر و لذلك لابد من تهيئة البيئة المناسبة للملائمة لتطبيق هذا المعيار في المنشآت الصغيرة و المتوسطة في مصر.
- ٢- اختفاء عنصر الإلزام بإمسك الدفاتر المحاسبية المنتظمة و كذلك غياب قانون تجريم عدم إصدار الفواتير الذي يعد من أهم أسباب عدم وجود دفاتر في المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم في مصر.
- ٣- التعارض و التضارب بين كل من القانون 414 لـ 2009 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و القرار الوزاري رقم 414 لـ 2009 بشأن تعريف المنشأة الصغيرة.
- ٤- غياب الوعي الضريبي و المحاسبي عند المحاسبين و المراجعين المصريين و خاصة الذين يتعاملون مع تلك المنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم و بالتالي فاقد الشيء لا تعطيه.

التوصيات بعد الدراسة الميدانية:-

- ١- ضرورة الاهتمام بوضع حلول أخرى للخروج من الأزمة الاقتصادية المصرية و محاولة تكاليف جميع الجهات بما يساعد على الخروج منها و إلا فإن عواقبها وخيمة.
- ٢- تبني الصندوق الاجتماعي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة و البورصة المصرية تشجيع المشروعات الصغيرة و المتوسطة الحجم على تبني المعيار الدولي IFRS.

- ٣- تبني جمعية المحاسبين و المراجعين المصرية عقد دورات تدريبية و ندوات يكون الغرض منها تدريب المحاسبين و المراجعين على متطلبات المعيار الدولي 1FRS.
- ٤- تبني الأبحاث كافة النقاط المتعلقة بتطبيق معيار 1FRS للمشروعات الصغيرة و المتوسطة التي من أهمها دور مراقبي الحسابات.

بالنسبة التوصيات بالضرائب:-

- ١- إنشاء هيئة رقابية على المشروعات الصغيرة و المتوسطة لمتابعة أعمالها ومحاسبة المسئول.
- ٢- إلزام المشروعات الصغيرة و المتوسطة بإمسك الدفاتر و كذلك تفعيل قانون تجريم عدم إصدار الفواتير.
- ٣- تفعيل حوكمة الإدارة الضريبية.
- ٤- حوكمة المشروعات الصغيرة و المتوسطة بالقياس بالشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية.
- ٥- تفعيل دور المراجع الخارجي سواء الحكومي (الجهاز المركزي للمحاسبات) أو القطاع الخاص بمراجعة أعمال المنشأة.
- ٦- زيادة توعية المحاسبين و المراجعين و تدريبهم من قبل جمعية المحاسبين المصريين و الجهات المعنية بذلك.

قائمة المراجع

- ١- د. محمد كمال الدين محمد عبد الرحمن محمد 2013 دراسة إخبارية لقياس مدى فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمعايير التقارير الدولية. ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية. "المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة" جامعة عين شمس " العدد الأول ، المجلد الثالث يناير 2013.
أخرى 1- البورصة المصرية. جريدة الحصاد. الموقع الإلكتروني. 2014/3/31
- 2- مؤتمر دبي جريدة البيان الالكترونية. 2011/9/28.
- 3- المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة و المتوسطة الحجم 2010 <http://www.ifrs.org>
- 2- Aida Lozada Rivera Carmen Rios Figueroa” 1FORS for SMES: fashion Movement or Roule to Convergen” Revista Global de Negocios. volume 2, numero 1: www.ssrn.com 2014.
- 3- Moritz Bassemir why Doprivate Firms Adopt iFRs www.ssrn.com 2012.
- ٤- د. عمر عزاوي، أ. أمال مهاوة 2012: المعيار الدولي للتقارير المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فرصة و تحدي للدول النامية (مع الإشارة لتجربة الجزائر) مجلة البحث "جامعة قاصدي مرباح و رقلة آلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التيسير www.goole.com 2012.
- 5- Samul Wana yaw Simpson developing Countries Views on Financial Reporting standards for small sand Medium-scale enterprises (SMES) The of Standards Foe small And Medium-scale (SMES) The Case of Ghana www.ssrn.com 21November 2008.
- 6- Libuse Mullerova, Marie Pasekova, Dana Kubickova, Analysis of Differences in Reporting According to IFRS in smes in the Republic and its influence on Performance Measurement” www.ssrn.com 2014.
- ٧- أبو علاء، محمد محمود عبد العزيز "فاعلية قواعد المحاسبة الضريبية للمنشأة الصغيرة و المتوسطة في مصر دراسة تطبيقية كلية التجارة و إدارة الأعمال. جامعة حلوان 2011.

٨- منصور، السيد محمود سالم. مشكلات التحاسب الضريبي للمشروعات الصغيرة في ظل المستجدات المعاصرة و القانون 91 لـ 2005 المؤتمر الضريبي السادس عشر الأزمات و الصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة، المصرية للمالية العامة و الضرائب 2010.

- 9- Kirk, Robert "The IFRS for SMES" : Liabilities and Taxation Accountancy Plus, Issue 01 MARCH 2011.
- 10- IFC international Finance Corporation. World Bank Group. "in collaboration with DFID" December 2007.
- 11- Pran Kris harsing Boolak" IFRS in small Is Land Economies" problems and Challenges to The Private and Public-sector enterprises using data from Mauritius" www.ssrn.com 2010.
- 12- United Nations conference all trade and development. Accounting By small and Medium. Sized enterprise (Report by Unctad Secretariat) seventeenth session Geneva 3-5 July 2000.
- 13- IASB "IFRS for SMES Fast Sheet "IFRS for SMES, international Accounting Standard Board, 9 July 2004.
- 14- Ali Rolf uwe Fuelbier, Malte Klein Financial Accounting and Reporting in Germany Acase Study on German Accounting Tradition and Experinces with The iFRSAdopition www.ssrn.com 2013.
- 15- Hasmet Sariguls The Readiness of small and Medium Sized Enterpises in Turkey to Basel Regulations in terms of qualitative Factors Istanbul conference. www.ssrn.com May 24 -26-2012.

قائمة الاستقصاء

م	الأسئلة	%100 أوافق تماماً	%50 أوافق	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ج. م. ع						
1	ما مدى موافقتك على وجود اختلاف جوهري في مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى (نامية - متقدمة) والاقترار على محددتين فقط (حجم رأس المال ، وعدد العاملين بالمشروع) ؟					
2	ما مدى تأييدك لتصنيف البنك الدولي بأن المنشآت الصغيرة هي تلك المنشآت التي يعمل بها أقل من 5000 عامل ورأسمال 50 مليون جنيه؟					
3	ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع المالي يتطلب تمويل كافي (تمويل ذاتي وتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك) لتحمل كافة المصاريف والتكاليف لتحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟					
4	ما مدى موافقتك على أن توفير الدولة البنية التحتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية؟					
5	ما مدى موافقتك على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية ، عن طريق : - خلق فرص عمل جديدة للشباب والقضاء على البطالة. - تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وتمركز الدخل. - حل مشكلة التضخم بتوسيع قاعدة الانتاجية وزيادة الصادرات. - زيادة الحصيلة الضريبية للدولة والمساهمة في تحقيق استراتيجيات النمو الاقتصادي للدولة					
2- المشكلات المحاسبية التي توجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية						
1	ما مدي تأييدك على أن أهم المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة عدم إظهار رأس المال الحقيقي للمشروع ؟					
2	ما مدى تأييدك على وجود تدخل من جانب أصحاب المشروعات الصغيرة في قرارات الإدارة مما يعيق العمل الإداري؟					
3	ما مدى موافقتك على أن تدليل معوقات تطبيق معيار IFRS					

م	الأسئلة	%100 أوفى تماماً	%50 أوفى	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
4	<p>(الاقتناع بأهمية المعيار - تكلفة التحويل - التنفيذ المرحلي - تدريب المحاسبين على تطبيق المعيار) يشجع على تطبيقه؟</p> <p>ما مدى تأييدك أن من أهم المشكلات التي تواجه تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS تتمثل في العناصر التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - انخفاض الوعي العلمي والعملية بأهمية تطبيق معيار التقارير الدولية IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. - عدم وجود كفاءات مهنية مدربة على إعداد القوائم المالية طبقاً لمعيار التقارير الدولية IFRS. - ارتفاع تكلفة الامتثال (التطبيق) لمعيار التقارير الدولية IFRS. - عدم كافة التدريب المقدم للمحاسبين في هذا المجال. - نقص البرامج التدريبية المقدمة من بيوت الخبرة المختصة للتوجيه نحو تطبيق المعيار. - نقص المختصين الفنيين المؤهلين والمدربين على تنفيذ تلك المعايير. - غياب الإطار التشريعي والقانوني الذي يشجع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الانضمام إلى الاقتصاد الدولي للدولة. - غياب الهيكل الرقابي على تلك المنشآت لتعدد القوانين والقرارات مما يسبب التعارض فيما بينها. - غياب الهيكل التنظيمي وعدم وجود لوائح منظمة لتسيير الأعمال داخل المنشأة وعدم اتصاف القرارات - غياب الإطار المحاسبي لهذه المنشآت (مجموعة مستنديه - مجموعة دفترية - مجموعة تقارير وقوائم مالية) وما يترتب عليه من فرض ضرائب جزافية على الطاقة الإنتاجية الكاملة لهذه المنشآت. في ظل غياب النظام المحاسبي مما يعرض هذه المنشآت للعسر المالي والإفلاس. - غياب تعزيز كفاءة استثمار رأس المال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة - غياب الوعي المحاسبي لأصحاب هذه المنشآت وعدم وجود خبرة لديهم في هذا المجال. - تعدد طرق القياس المحاسبي وزيادة متطلبات الإفصاح بالشكل الذي لا يناسب هذه المشروعات. - الإخلال بمبدأ الوحدة المحاسبية المرتبطة بطبيعة وواقع الذمة المالية الخاص بأصحاب هذه المنشآت. - تعدد وتنوع المشاكل الضريبية في ظل التعديلات الجديدة في سعر الضريبة بما لا يتناسب مع طبيعة أنشطة هذه 					

م	الأسئلة	%100 أوفى تماماً	%50 أوفى	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
	المنشآت وزيادة عنصر المخاطرة وبطء دوران رأس المال العامل. - تعدد أنواع الدفاتر والسجلات المحاسبية التي تمسك بمعرفة هذه المنشآت وتعدد مسمياتها مما يدي في النهاية إلى إمساك دفاتر غير منتظمة وتضارب نتائجها.					
5	ما مدى تأييدك على وجود تدني لرواتب الإدارة المالية وجميع موظفي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما لا يتناسب مع الجهد المبذول في العمل.					
3- العلاقة بين تطبيق معيار IFRS وجودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.						
1	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على : - التخطيط السليم لعمليات المشروع. - الرقابة على أنشطة المشروع - تقييم أداء المشروع - تحديد مركزه المالي والوفاء بواجباته ومسئولياته تجاه الغير. - قدرة المشروع على تدبير موارده المالية بشكل ذاتي. - سهولة تقييم الوضع المالي لهذه الشركات.					
2	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على توجيه الاستثمار نحو هذه المشروعات .					
3	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يسهل عمليات الاستحواذ والاندماج مع غيرها من المشروعات وتسهيل عملية تقييم المشروعات.					
4	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع قاعدة الاستثمار في هذه المشروعات وجذب المستثمر الأجنبي.					
5	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية من خلال تطبيق المعيار الدولي IFRS للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعد على علاج المشكلات الضريبية وعلاج أزمة الثقة بين الممول والفاحص الضريبي وتحديد الوعاء الضريبي بشكل صحيح والاستفادة بالإعفاءات الضريبية					

م	الأسئلة	%100 أوفى تماماً	%50 أوفى	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
	وسهولة الطعن على التقدير المبالغ فيه للضريبة					
6	ما مدى موافقتك على أن سهولة عرض المعلومات المالية والمحاسبية في القوائم المالية يساعد على تنشيط سوق الأوراق المالية؟					
7	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المالية والمحاسبية يساعد في قياس المخاطر وتحديد الأسعار الحقيقية للأسهم في المشروعات الصغيرة.					
8	ما مدى موافقتك على أن جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية للمشروعات الصغيرة يساعد في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل؟					
9	ما مدى تأييدك على أن عدم توافر المعلومات المحاسبية الجيدة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعوق تحقيق أهدافها المحاسبية والاقتصادية؟					
10	ما مدى تأييدك على عدم توافر المعلومات المالية والمحاسبية الملائمة على المشروعات الصغيرة لا يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية؟					
11	ما مدى تأييدك على أن تطبيق معيار IFRS له تأثير إيجابي على جودة المعلومات المالية والمحاسبية للقوائم المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟					

4- آليات تفعيل وتطبيق المعيار الدولي IFRS وأثره على التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وإعداد التقارير للحكومة

1	ما مدى موافقتك على أن علاج مشكلات تطبيق المعيار الدولي IFRS يؤدي إلى توفير إطار ملائم عن النشاط المحاسبي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال التطبيق المرحلي للمعيار والتغلب على عائقين : - ارتفاع تكلفة التحويل لتطبيق المعيار. - مشاكل التنفيذ والتطبيق وتدريب المحاسبين.					
2	ما مدى تأييدك لضرورة إعداد التقارير والقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للعملة المحلية؟					
3	ما مدى موافقتك على ضرورة الالتزام عند إعداد القوائم المالية للمنشأة الصغيرة والمتوسطة بالقواعد والمبادئ المحاسبية والمصادقية والشفافية في عرض المعلومات المالية والمحاسبية مما يسهل عملية القابلية للمقارنة بين المشروعات وزيادة ثقة المستخدمين في القوائم المالية؟					
4	ما مدى موافقتك على تحديد آليات محددة للإيرادات والمصروفات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟					

م	الأسئلة	%100 أوفق تماما	%50 أوافق	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
5	ما مدى تأييدك لضرورة وجود نظام فعال لإعداد القوائم والتقارير المالية يتصف بالشفافية وتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات؟					
6	ما مدى تأييدك إلى أن تفعيل وتطبيق المعيار الدولي IFRS له تأثير إيجابي على إعداد القوائم والتقارير المالية وتطبيق آليات الحوكمة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟					
7	ما مدى تأييدك من أن تفعيل تطبيق المعيار الدولي IFRS وما ينتج عنه من جودة المعلومات المالية والمحاسبية لهذه المشروعات يساهم في : - الاستقرار المالي لهذه المشروعات. - تحسين أداء سوق الأوراق المالية - زيادة كفاءة رأس المال					
8	ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتطلب تحقيق العناصر التالية : - يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانتظام والمصادقية والثقافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقابتها وتبليغها وعرضها. - تمسك مخالف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة المحلية الوطنية. - تحول كل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط المتفق عليها وعطاء كل الوثائق الدولية. - تخضع أصول وخصوم المؤسسات التي تمسكها هذا القانون إلى جرد مادي في السنة على أساس فحص مادي دقيق. - لا يمكن إجراء أي مقاصد بين عناصر الأصول والخصوم لا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدي. - تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى (القيود المزدوج) حيث يسمى كل تسجيل حسابين على الأقل أحدهما مدين والآخر دائن مع احترام التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي يحدثها هذا الكيان. - كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها أو تخصيصها ومرجع الوثيقة الدولية التي أستند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان. - كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة ثبوتية					

م	الأسئلة	%100 أوفق تماماً	%50 أوافق	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
	<p>مؤرخة ومثبتة على ورق أو أي شيء يضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.</p> <p>- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية هي : (دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ ، ودفتر الجرد على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة) مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.</p> <p>- تحتفظ مختلف الدفاتر والوثائق الدولية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.</p> <p>- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية (الدفاتر اليومية ودفتر الجرد) من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة.</p> <p>- لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية.</p> <p>- تحديد كفاءات مسك والضبط اليومي للإيرادات والنفقات المؤسسات والصغيرة عن طريق التنظيم.</p> <p>- تمسك المحاسبة يدوياً أو عن طريق الإعلام الآلي ويجب على الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصداقية والثقافية والشروط القانونية.</p> <p>وتدعيم وتعزيز تطبيق معايير المحاسبة المالية معاييرها عموماً في أي مؤسسة من توافر مجموعة من المقومات ومنها :</p> <p>- وجود قوانين وتشريعات توضح حقوق المجتمع على المؤسسة وواجباتهم تجاهها.</p> <p>- وجود رؤية واضحة تحدد المعالم الإستراتيجية للمؤسسة على الأدوات التي تكفل تحقيق هذه الرؤية.</p> <p>- وجود هيكل تنظيمي واضح تحده السلطات والمسئوليات تقرره مجموعة من الأنظمة مثل النظام الداخلي للمؤسسة نظام الرقابة الداخلية والأهم نظام المحاسبة المسئولية يوفر مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية لمسائلة وتقييم الأداء.</p> <p>- وجود كيفية مراجعة لها صلاحيات ما يكفل لها تحقيق ممارسة دورها الرقابي على أعمال المراجع الداخلي والخارجي وحق مراجعة تقاريرهم للتأكد من قيام إدارة المؤسسة بتنفيذ ما تحتويه هذه التقارير من مقترحات وتوصيات.</p> <p>- وجود نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ويقدر يكفل</p>					

م	الأسئلة	%100 أوفق تماماً	%50 أوافق	%60 محايد	%40 غير موافق	%20 غير موافق على الإطلاق
	توفير المعلومات الأخرى ذات علاقة من البيانات المالية الخاصة بالمؤسسة في اتخاذ القرارات مثل المقرضين والعملاء في نظام التقارير دوراً في تقليل المخاطر وأضرار وتضارب المصالح المحتملة بين المؤسسة وأطراف أخرى ذات علاقة.					
9-	<p>ما مدى تأييدك لأن آليات تطبيق معيار المحاسبة الدولي IFRS يتوجب تنفيذ الآليات التالية :</p> <ul style="list-style-type: none"> - آليات تنفيذ تشريعية : يعني لا بد من توافر قوانين وتشريعات تحكم تلك المنشآت والتي يمكن من خلال تنفيذها أحكام الرقابة عليها. - آليات تنفيذ تنظيمية : يعني لا بد من توافر هيكل تنظيمي يحقق أهداف الحوكمة ويتمثل في تحديد اختصاصات مجلس إدارة المنشأة والمرجع الخارجي ولجان المراجعة تحديد هيكل تنظيمي للمنشأة ككل. - آليات رقابية : يعني التحديد الدقيق لمسئوليات الجهات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة. - يجب تفعيل الحوكمة الضريبية بجانب حوكمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر لضمان تطبيق أمثل وأفضل المعايير المحاسبية الدولية ومنها المعيار المحاسبي الدولي IFRS الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. 					

بيانات المستقصي منهم

(اختياري)	:	الاسم
()	ذكر :	النوع
()	أنثى	
()	محاسب :	الوظيفة
()	مراجع	
()	مراقب حسابات	
()	مراجع داخلي	
()	مدير مالي	
()	مدير حسابات	
()	أخرى	
		المؤهل العلمي
()	بكالوريوس :	
()	ماجستير	
()	دكتورة	
()	معيد :	أكاديمي
()	مدرس مساعد	
()	مدرس	
()	أستاذ مساعد)	
()	أستاذ	
()	سنوات الخبرة : خمس سنوات	
()	عشرة سنوات	
()	خمسة عشر سنة	
()	عشرون سنة)	
()	أكثر	